



مجلس المحافظين

GOV/2004/11

Date: 26 February 2004

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2004/1)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدلل العام

١- خلال اجتماع مجلس المحافظين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ نظر المجلس في التقرير المقدم من المدلل العام بشأن تنفيذ الاتفاق المعقود ببلن جمهورية إيران الإسلامية (المشار إليها فلما لي باسم "إيران") والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (اتفاق الضمانات).^١ ولتضمن التقرير، المنشور ضمن الوثيقة GOV/2003/75 (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، تلخيصاً للأنشطة التحققة التي اضطلعت بها الوكالة، والاستنباطات التي خلصت إليها، وتقليلها للوضع الراهن والخطوات المقبلة، بالإضافة إلى مرفق لعرض تسلسل الأحداث التقنية المتصلة بشتى العمليات المعنلة على نحو تفصيلي.^٢

٢- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اعتمد المجلس القرار GOV/2003/81، الذي ذكر فيه عدة أمور، منها ما يلي:

- أنه لرحب بما عرضته إيران من تعاون نشط وانفتاح وبردها الإيجابي على الطلبات التي أبدتها المجلس في القرار الذي اعتمده في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الوثيقة GOV/2003/69)؛ وليرز أن المجلس تعتبر أن من الأساسي، عند المضي في ذلك، أن تكون الإعلانات التي قدمتها إيران الآن تعطي ما لعادل الصورة الصالحة والكاملة والنهائية لبرنامج إيران النووي السابق والراهن، التي ستتحقق منها الوكالة؛

١ الوثيقة INFCIRC/214.

٢ قدم المدلل العام التقرير الأولي الى مجلس المحافظين بشأن هذا الموضوع ذاته شفولاً خلال اجتماع المجلس في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. ثم قدم المدلل العام بعد ذلك ثلاثة تقارير مكتوبة الى المجلس وهي: الوثيقة GOV/2003/40، المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/63، المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/75، المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

- ويشجب بشدة إخفاقات إيران السابقة وخروجها لواجب التزامها بأحكام اتفاق الضمانات الخاص بها، على النحو الذي أفاد به المدير العام؛ ويحث إيران على التقيد الصارم، نصاً وروحاً، بالتزاماتها التي يقضي بها اتفاق الضمانات الخاص بها؛
- ويلاحظ ما أعلنه المدير العام من أن إيران قد اتخذت الإجراءات المحددة التي ارتئي أنها أساسية وعاجلة والتي طُلب منها اتخاذها في الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2003/69؛
- ويرجو من المدير العام أن يتخذ جميع الخطوات الضرورية من أجل تأكيد أن المعلومات التي قدمتها إيران بشأن أنشطتها النووية السابقة والراهنة هي معلومات صحيحة وكاملة، وكذلك من أجل حسم ما يظل عالقاً من قضايا؛
- ويؤيد وجهة نظر المدير العام القائلة بأن إنجاز ذلك يستوجب أن يتوافر للوكالة نظام تحقيقي شديد المتانة: ولا غنى في ذلك عن بروتوكول إضافي يقترن بسياسات تقوم على الشفافية التامة والانفتاح من جانب إيران؛
- ويكرر التأكيد على أن تعاون جميع البلدان الأخرى مع الوكالة على نحو عاجل وتام ووثيق أمر أساسي لإيضاح المسائل المعلقة بشأن برنامج إيران النووي؛
- ويناشد إيران أن تتخذ وتستكمل جميع التدابير التصحيحية الضرورية على وجه العجلة، وأن تديم تعاونها التام مع الوكالة في تنفيذ تعهد إيران بإفشاء كل المعلومات وتوفير معاينة غير مقيدة، وأن تكفل بالتالي الشفافية والانفتاح اللذين لا غنى للوكالة عنهما حتى تستكمل العمل الضخم الضروري لتوفير واستيفاء التأكيدات التي تطلبها الدول الأعضاء؛
- ويقرر، فيما لو لاحت أية إخفاقات إيرانية خطيرة لاحقة، أن مجلس المحافظين سيجتمع فوراً من أجل النظر، على ضوء الملابسات وعلى ضوء مشورة المدير العام، في جميع الخيارات الموضوعة تحت تصرفه وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ولاتفاق الضمانات الخاص بإيران؛
- ويلاحظ بارتياح قرار إيران عقد بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها، ويؤكد مجدداً أهمية أن تشرع إيران بسرعة في التصديق عليه وأن تتصرف إيران أيضاً في تلك الأثناء وكأن البروتوكول نافذ فعلاً، وذلك بما يشمل تقديم جميع الإعلانات المطلوبة في غضون الإطار الزمني المطلوب؛
- ويرحب بقرار إيران الطوعي بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة، ويرجو من إيران التقيد بقرارها هذا على نحو كامل وقابل للتحقق منه؛ ويؤيد أيضاً قبول المدير العام الدعوة التي وجهتها إليه إيران من أجل التحقق من تنفيذ قرارها هذا وتقديم تقرير في هذا الشأن؛
- ويقرر أن يظل هذا الموضوع معروضاً عليه.

٣- وفي القرار GOV/2003/81، رجا المجلس أيضاً من المدير العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٤ حتى ينظر فيه مجلس المحافظين في آذار/مارس، أو أن يقدم تقريراً في وقت أبكر حسب الاقتضاء. ويجري تقديم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ألف- تسلسل الأحداث منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

٤- خلال الفترة بين ٨ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نفذت الوكالة عمليات تفتيش محددة الغرض في مركز طهران للبحوث النووية وفي موقع ناتانز، وقامت بالتحقق من المعلومات التصميمية في مركز طهران للبحوث النووية وفي ناتانز ومركز أصفهان للتكنولوجيا النووية، كما أجرت معاينة تكميلية في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية وفي كارج.

٥- وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقعت الحكومة الإيرانية البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الذي يخصها.

٦- وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حددت الحكومة الإيرانية نطاق تعليق أنشطتها الخاصة بالإثراء وبإعادة المعالجة والتي دعيت الوكالة إلى التحقق منها. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أبلغت إيران الوكالة بقرارها توسيع نطاق تعليق تلك الأنشطة (أنظر الفقرة الفرعية باء-٥-١ أدناه).

٧- وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اجتمع المدير العام في فيينا مع سعادة الدكتور هـ. روحاني، أمين مجلس الأمن الوطني الأعلى في إيران، لمناقشة الأمور المتصلة بالقضايا الرقابية المعلقة وقرار إيران تعليق جميع أنشطتها الخاصة بالإثراء وبإعادة المعالجة.

٨- وخلال الفترة بين ١٠ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نفذت الوكالة عمليات تفتيشية رقابية وقامت بالتحقق من المعلومات التصميمية في كل من ناتانز وكارج ومركز أصفهان للتكنولوجيا النووية ومركز طهران للبحوث النووية. كما أجرت الوكالة معاينة تكميلية للورشة الخاصة بشركة قلاي الكهربائية ولعدد من الخلايا الساخنة الكائنة في مختبرات جابر بن حيان التابعة لمركز طهران للبحوث النووية. ومُنحت الوكالة أيضاً حق معاينة عدد من المواقع العسكرية لأخذ عينات بيئية من ورش شاركت في إنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي الغازي محلياً.

٩- وفي ٣ و ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، اجتمع المدير العام في فيينا مع وفد رفيع المستوى من إيران لإجراء مزيد من المناقشات بشأن القضايا الرقابية المعلقة وسبل تنفيذ قرار إيران الخاص بتعليق أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة.

١٠- وخلال الفترة بين ١٥ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أجرت الوكالة عمليات تفتيشية في إيران تضمنت إجراءات متابعة مستمدة من عمليات تفتيشية سابقة، بما في ذلك التحقق من المواد النووية التي أعلنت للوكالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على أساس بيانات مؤقتة والتي طُلب بشأنها توصيف إضافي من جانب إيران.

١١- وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، اجتمع وفد من كبار المسؤولين الإيرانيين مع المدير العام لإبلاغ الوكالة بأنه سيتم تقديم معلومات إضافية في إطار متابعة القضايا التي جرت مناقشتها خلال الاجتماع الذي عُقد في وقت سابق من شهر شباط/فبراير. وقد تمت موافاة الوكالة بهذه المعلومات في رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وجارٍ تقييمها.

١٢- وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، اجتمع المدير العام في فيينا مع الدكتور روحاني لاستعراض القضايا الرقابية المتعلقة وموضوع تحقق الوكالة من تعليق الأنشطة الخاصة بالإثراء وإعادة المعالجة.

باء- الأنشطة التحقيقية

باء-١- تحويل اليورانيوم

باء-١-١- مرفق تحويل اليورانيوم

١٣- كما ورد في تقرير المدير العام المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الفقرة ٢٢ من المتن؛ والفقرة ٥ من المرفق ١)، صرحت إيران للوكالة بأنها قامت بتصميم مرفق تحويل اليورانيوم، الجاري تشييده حالياً في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية، دون أن تكون قد أجرت اختبارات لعدد من عمليات التحويل الرئيسية.

١٤- وخلال الزيارة التي تمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أتيح لخبراء التحويل التابعين للوكالة معاينة مجموعة شاملة من الرسومات والتقارير التقنية المتصلة بمشروع مرفق تحويل اليورانيوم كان قد قدمها أحد مورّد أجنبي. وعلى أساس الفحص الأولي لهذه الوثائق، يبدو إعلان إيران الذي أفادت فيه بأنه يجري بناء مرفق تحويل اليورانيوم استناداً بصورة أساسية إلى هذه الرسومات والتقارير التقنية، مدعوماً بالتدريب الذي وفره البلد المورّد، إعلاناً قابلاً للتصديق. بيد أن من الضروري إجراء مضاهاة إضافية للوثائق مقارنة بمكونات مرفق تحويل اليورانيوم المطابقة للبناء من أجل تأكيد هذا الاستنتاج الأولي.

١٥- وكما سبقت الإفادة، فإن الوكالة كانت قد أثارَت مع إيران تساؤلات تتعلق بأغراض وأوجه استخدام معدن اليورانيوم المزمع إنتاجه في مرفق تحويل اليورانيوم (الفقرة ٢٥ من متن الوثيقة GOV/2003/75؛ والفقرتان ٣ و ٤ من المرفق ١). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، قدمت إيران معلومات تصميمية إلى الوكالة أظهرت، في جملة أمور، وجود خط معالجة لتحويل سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء إلى معدن يورانيوم ضعيف الإثراء (٣٠ كغم سنوياً من معدن اليورانيوم المثري إلى مستوى نسبته ١٩٧% من اليورانيوم-٢٣٥)، وخط معالجة لتحويل رابع فلوريد اليورانيوم المستنفد إلى معدن يورانيوم مستنفد (٥٠ طناً سنوياً من معدن اليورانيوم المستنفد). وأثناء القيام بالتحقق من المعلومات التصميمية في عام ٢٠٠٢، لاحظت الوكالة أن خط معالجة معدن اليورانيوم المستنفد قد تغيّر إلى خط معالجة لإنتاج معدن اليورانيوم الطبيعي. وأقرت إيران فيما بعد بأن المقصود من معدن اليورانيوم لم يكن إنتاج مواد تدريع فحسب، بل أيضاً من أجل برنامج الإثراء بالليزر. ولا تزال الوكالة عاكفة على تقييم التفسيرات التي قدمتها إيران بشأن استعمالها المعترزم لمعدن اليورانيوم.

باء-١-٢- التجارب والاختبارات

١٦- أقرت إيران، في رسالتها المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بأنها أجرت تجارب للتحويل على نطاق مختبري وتطبيقي في مختبر تحويل اليورانيوم الكائن في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية، وفي مختبرات الكيمياء الإشعاعية التي كانت توجد سابقاً في مركز طهران للبحوث النووية، وكذلك في مختبرات جابر بن حيان، وذلك باستخدام مواد نووية كان قد تم استيرادها في الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٨٢ و ١٩٩١ (أنظر الفقرات ٢٠ إلى ٢٤ من الوثيقة GOV/2003/75). وأفادت إيران كذلك بأنها كانت قد نقلت معدات مفككة ذات صلة استخدمت في عمليات المعالجة التي أجريت على نطاق تطبيقي في مركز طهران للبحوث النووية إلى مرفق خزن النفايات المشعة في كارج.

١٧- وطبقاً لما وافقت عليه السلطات الإيرانية من قبل، قدمت إيران، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، معلومات تصميمية تخص مرفق خزن النفايات المشعة، وراجعت المعلومات التصميمية الخاصة بمختبرات جابر بن حيان؛ وقامت، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بمراجعة تقارير التغيير في الرصيد ذات الصلة بالتجارب. كما قدمت إيران معلومات تقنية إضافية تخص عدة مجالات لأنشطة التحويل التجريبية، بما في ذلك مجال إنتاج معدن اليورانيوم.

١٨- وخلال التفتيش الذي أجرته الوكالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لمركز طهران للبحوث النووية، قدمت إيران إلى الوكالة ١٧ كغم يورانيوم تتألف من مركبات مختلفة تم جمعها من جميع أنحاء الموقع، جزء منها ناتج عن تجارب التحويل والمعلومات المتاحة بشأنه محدودة للغاية، وذلك لكي تتحقق منها الوكالة. والعمل جارٍ بشأن تحديد خواص المواد النووية المستخدمة في التجارب، وذلك بما يشمل منشأها واستعمالها وكميتها.

١٩- وفي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، زار مفتشو الوكالة كارج لرصد استعادة المواد النووية المحتفظ بها من المعدات المفككة المستخدمة في تجارب التحويل. وخلال هذه العملية، استعيد ما يقرب من ١٢٥ كغم من اليورانيوم بأشكال مختلفة، كما أخذت عينات من مركبات اليورانيوم بغرض إجراء تحليل متلف. وأتفق على أنه يمكن لإيران المضي في تفكيك المعدات وطرحها بعد أن تصبح نتائج تحليل الوكالة متاحة، وشريطة أن تتفق النتائج مع الإعلانات المقدمة من إيران.

٢٠- ويتواصل تحليل البيانات التي قدمتها السلطات الإيرانية، كما تُجرى قياسات تحليلية إضافية، وذلك بغية تأكيد الإعلان المقدم من إيران بشأن هذه الأنشطة لضمان انتفاء التحويل على نطاق تجريبي. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن، على ضوء حجم وقدرة المعدات المستخدمة، استبعاد احتمال أن يكون قد تم استخدام كميات من المواد النووية أكبر من تلك التي أعلنت إيران أنها قد استهلكت وأنتجت خلال هذه الاختبارات والتجارب. بيد أن من الصعوبة الشديدة حصر اليورانيوم المستخدم في أنشطة المعالجة هذه حصراً دقيقاً بعد انقضاء أعوام كثيرة، لا سيما عندما تكون بعض الكميات قد أعلن عنها باعتبار أنه تم طرحها. وسوف تواصل الوكالة استقصاء هذه المسألة.

باء-٢- تجارب التشعيع وإعادة المعالجة

٢١- أقرت إيران، في غضون عام ٢٠٠٣، بقيامها فيما مضى في مفاعل طهران البحثي بتشعيع كبسولات مستهدفة من ثاني أكسيد اليورانيوم المستنفد تم إعدادها في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية، وقيامها لاحقا بإعادة معالجة بعض الكبسولات المستهدفة المشعة في وحدات قياس مغلقة مدرّعة في مركز طهران للبحوث النووية (المرفق ١ بالوثيقة GOV/2003/75، الفقرات ٢٧ إلى ٣٣). ووفقا لما أفادت به إيران، تم تشعيع ٧ كلغم من ثاني أكسيد اليورانيوم، أعيد معالجة ٣ كلغم منها لاحقا لغرض فصل البلوتونيوم، في حين دفنت الكمية الباقية وهي ٤ كلغم في حاويات في موقع مركز طهران للبحوث النووية.

٢٢- ووحدات القياس المغلقة التي يقال إنه أجريت فيها إعادة المعالجة تم تفكيكها وخبزها في مستودع في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية، إلى جانب معدات ذات صلة. وخلال عمليات التفكيك التي تمت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، جمعت الوكالة عينات بيئية من وحدات القياس المغلقة والمعدات المذكورة. ونتائج تحليل هذه العينات ليست متاحة بعد.

٢٣- وأعلنت إيران أن النفايات المتصلبة الناتجة عن هذه الأنشطة قد خلطت بالإسمنت وأرسلت إلى أنارك، فيما أرسلت النفايات السائلة إلى قم، حيث تم التخلص منها. وحسبما طلبت الوكالة، قامت إيران، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بنقل النفايات الموجودة في أنارك إلى مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض.

٢٤- وقامت إيران حاليا، وعلى سبيل إجراء صحيحي، بتقديم تقارير حصرية تغطي عمليات نقل الكبسولات المستهدفة المشعة فيما بين مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية ومفاعل طهران البحثي ومختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض.

٢٥- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تم عرض البلوتونيوم المفصول الناتج عن التجارب المذكورة على الوكالة لكي تتحقق منه وهو على شكل محلول بلوتونيوم تحتويه قارورتان صغيرتان. وكانت محتويات إحدى القارورتين قد تسربت بأكملها إلى الحاوية الخارجية التي تلفؤها، وبالتالي سيتعذر التحقق على وجه الدقة من الحجم الأصلي لمحلول البلوتونيوم. غير أن مفتشي الوكالة أخذوا عينات من المحلول لتحليلها مختبريا، أما نتائج هذا التحليل فإنها ليست متاحة بعد.

٢٦- وقدرت إيران كمية البلوتونيوم الأصلية الموجودة في المحلول بنحو ٢٠٠ ميكروغرام. وإلي أن تصبح نتائج تحليل العينات متاحة، لا تستطيع الوكالة التحقق من مدى صحة هذا التقدير. بيد أنه، بناء على حسابات الوكالة، من المفترض أن تكون كمية البلوتونيوم التي تنتج عن طريق استخدام كبسولات مستهدفة مؤلفة من ٣ كلغم يورانيوم مستنفد في ظل ظروف التشعيع المعلن عنها، أعلى من ذلك بكثير. ومن غير الواضح بعد سبب هذا التضارب الظاهر. وما زالت هذه المسألة قيد المناقشة مع إيران.

٢٧- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وخلال زيارة قام بها مفتشو الوكالة إلى مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض، عرض على المفتشين أيضا أربع حاويات شديدة التدريع قالت إيران إنها تحتوي على ٤ كلغم من الكبسولات المستهدفة غير المعالجة. وكانت الحاويات مدفونة في موقع مركز طهران للبحوث النووية، إلا أنها أخرجت من حيث دُفنت وعرضت على الوكالة للتحقق منها. واستطاع مفتشو الوكالة، باستخدامهم

معدات التحليل غير المتلف المتاحة، تأكيد أن إحدى الحاويات (وقد اختيرت عشوائياً) كانت تحتوي على مواد قوية الإشعاع ذات خصائص تتسم بها الكبسولات المستهدفة المشعة. وقد تم وضع الحاويات الأربع جميعها تحت ختم الوكالة لفحصها مستقبلاً.

٢٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لاحظ مفتشو الوكالة لدى اطلاعهم على سجلات متاحة، وكانوا آنذاك قد أدركوا أنه جرى تشعيع يورانيوم غير معلن في مفاعل طهران البحثي، أنه تم أيضاً تشعيع عينات من معدن البيزموث في عموم الفترة نفسها (١٩٨٩-١٩٩٣). ومع أن البيزموث ليس مادة نووية تقتضي الإعلان عنها بموجب اتفاق الضمانات، فإن تشعيه يثير اهتمام الوكالة من حيث إنه ينتج البولونيوم-٢١٠، وهو نظير مشع^٣ باعث لأشعة ألفا القوية الإشعاع يمكن أن يُستخدم ليس لأغراض تطبيقات مدنية محددة (من قبيل مولدات كهربائية حرارية نظيرية مشعة وهي، في الواقع، بطاريات نووية^٤) فحسب، بل أن يُستخدم بالاقتران مع البريليوم لأغراض عسكرية (وبالتحديد، كبادئ نيوتروني في بعض تصاميم الأسلحة النووية) أيضاً.

٢٩- وفي رسالة موجهة إلى الوكالة، مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أبلغت إيران الوكالة بأن تشعيع البيزموث قد تم في إطار دراسة جدوى أجريت على إنتاج البولونيوم-٢١٠ واستخدامه في مولدات كهربائية حرارية نظيرية مشعة.

٣٠- وأثناء الزيارات التي قام بها مفتشو الوكالة إلى إيران في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، طلبت الوكالة مزيداً من الإيضاحات وتمكنت، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، من مقابلة عالمين إيرانيين شاركوا في تشعيع البيزموث. ويقوم أحد هذين العالمين في الوقت الراهن خارج إيران وقد طلبت إيران منه أن يعود إليها للمشاركة في المقابلات. ووفقاً لما أفاد به العالمان، تم تشعيع كبسولتين مستهدفتين من البيزموث، وجرت محاولة لاستخراج بولونيوم من إحدى هاتين الكبسولتين ولكن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح. وقيل إن الكبسولة المستهدفة المشعة الأخرى من البيزموث قد طُرحت جانباً كنهاية. وأكد العالمان أن غرض المشروع لم يكن إلا للبحث بشأن فصل البولونيوم فصلاً كيميائياً واستحداث مولدات كهربائية حرارية نظيرية مشعة. وأثناء المناقشات التي دارت في إطار متابعة هذا الموضوع في فيينا، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، قال المسؤولون الإيرانيون إن التجارب المشتمة على البولونيوم-٢١٠ كانت أيضاً جزءاً من دراسة أجريت على مصادر نيوترونية، وأشاروا في هذا الصدد إلى أن المصادر النيوترونية المتاحة تجارياً- المستخدمة، على سبيل المثال، لأغراض التطبيقات الصناعية- لا تستطيع إيران الحصول عليها بسبب القيود المفروضة على الاستيراد. بيد أن إيران أعلنت أنه تبقى بعض السجلات المتصلة بمشروع تشعيع البيزموث، ونتيجة لذلك فإن إيران ظلت عاجزة عن تقديم أدلة تؤيد ادعاءاتها المتصلة بالغرض المعلن.

٣١- وستواصل الوكالة متابعة هذه المسألة حسب الاقتضاء.

٣ للبولونيوم-٢١٠ عمر نصفي يمتد ١٣٨ يوماً.

٤ تطبيقات المولدات الكهربائية الحرارية النظرية المشعة القائمة على البولونيوم-٢١٠ هي محدودة من حيث العدد.

باء-٣- إثناء اليورانيوم**باء-٣-١- الإثناء بالطرد المركزي الغازي**

٣٢- قامت إيران، حسبما اتفق سابقاً، بتقديم تقارير تغييرات المخزون الخاصة بالمصنع التجريبي لإثناء الوقود على نحو يشمل المواد النووية المستخدمة لأغراض التجارب المتصلة بالإثناء في الورشة التابعة لشركة قلاي الكهربائية (والكائنة حالياً في المصنع التجريبي لإثناء الوقود)، وتم استيفاء أجزاء ذات صلة بالمعلومات التصميمية المتعلقة بالمصنع المذكور.

٣٣- وحسبما جاء في تقارير المدير العام السابقة، كانت إيران قد استوردت سادس فلوريد اليورانيوم في عام ١٩٩١. وتم احتواء هذه المادة في ثلاث اسطوانات، واحدة منها كبيرة والأخرى أصغر حجماً. وعزت إيران بداية عدم وجود كمية مقدارها ١٩٩ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في الأسطوانتين الصغيرتين إلى حدوث تسرب أثناء خزن هذه الكمية في مبنى مفاعل طهران البحثي. وكانت العينات البيئية المأخوذة من منطقة التخزين، بناء على طلب هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، قد كشفت بالفعل عن وجود جسيمات من سادس فلوريد اليورانيوم. بيد أن الإيضاحات التي قدمت بشأن التسرب لم تكن موثوقة من الناحية التقنية. كما ورد في تقرير المدير العام المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الفقرة ٣٢ من المتن؛ والفقرة ٢١ من المرفق ١)، أكدت إيران فيما بعد أنها استخدمت فعلاً هذه المادة في اختبارات أجرتها على طاردات مركزية في ورشة شركة قلاي الكهربائية. وطُلب من إيران أن تقدم تفسيرات لحالة التلوث بسادس فلوريد اليورانيوم التي اكتشفت في مبنى مفاعل طهران البحثي حيث تُخزن الأسطوانتان الصغيرتان، وبالتحديد فيما يتعلق بمصدر المواد الملوثة ومكانها الحالي، وكذلك التاريخ الذي حدث فيه التلوث.

٣٤- وأعلنت إيران، في إعلانها المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أن كمية الـ ١٩٩ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم هي كمية عالقة بالمعدات المفككة المخزونة في الوقت الراهن في المصنع التجريبي لإثناء الوقود. ومن المعتزم التحقق من المادة العالقة المذكورة. ويظل من الضروري الاضطلاع بتحليل متلف لمحتويات الأسطوانات المحتوية على سادس فلوريد اليورانيوم المستورد، المخزونة حالياً تحت ختم الوكالة في مركز طهران للبحوث النووية.

٣٥- وحسبما ذكر في الوثيقة GOV/2003/75 (الفقرتان ٣٤ و ٣٥ من المتن؛ والفقرات ٣٨ إلى ٤١ و ٤٥ و ٥٣ من المرفق ١)، كشفت العينات البيئية التي أخذتها الوكالة في ناتانز وفي ورشة شركة قلاي الكهربائية عن وجود جسيمات من اليورانيوم الطبيعي واليورانيوم الضعيف الإثناء واليورانيوم الشديد الإثناء مما أثار شكوكاً في اكتمال الإعلان الذي قدمته إيران بشأن أنشطتها المتصلة بالإثناء بالطرد المركزي.

٣٦- وفي إطار الجهود التي تبذلها في سبيل حل مسألة التلوث، واصلت الوكالة أخذ عينات بيئية من مكونات ومعدات الطاردات المركزية المستوردة والمصنوعة محلياً والكائنة في ناتانز. كما طلبت الوكالة مؤخراً من دولة أخرى أن تتيح لها أخذ عينات من أماكن يُعتقد أنها منشأ الطاردات المركزية المستوردة. ولا مفر من قيام الوكالة بأخذ عينات بيئية في هذه الأماكن من أجل التوصل إلى استنتاجات بشأن مسألة التلوث.

٣٧- وفي إعلانها المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قدمت إيران أسماء ورش التصنيع التي شاركت في الإنتاج المحلي لمكونات الطائرات المركزية. وردا على طلب آخر من الوكالة، زوّدت إيران الوكالة بمعلومات عن أماكن الورش ووظائفها فيما يخص برنامج إيران للإثراء بالطرد المركزي. وتملك معظم هذه الورش هيئات صناعية عسكرية.

٣٨- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، منحت الوكالة فرصة معاينة محكومة لورش صنع المكونات من أجل أخذ عينات بهدف إيضاح أسباب تلوث مكونات الطائرات المركزية المنتجة محليا. وفي حين أن نتائج تحليل هذه العينات لم تتح بعد، فإن النتائج التي أفضت إليها حملات سابقة لأخذ العينات أصبحت متاحة وهي تؤكد استنباطات الوكالة السابقة في هذا الصدد (الوثيقة GOV/2003/75، الفقرتان ٣٤ و ٣٥ من المتن؛ والفقرات ٣٨ إلى ٤٠، والفقرة ٥٣ من المرفق ١).

٣٩- واستنادا إلى تحاليل العينات البيئية التي تمت حتى الآن، ثمة عدد من أوجه التضارب ومن الأسئلة التي ظلت دون إجابة، وهي:

- أن تحليل العينات المأخوذة من مكونات الطائرات المركزية المصنوعة محليا قد أظهرت تلوثا يغلب عليه اليورانيوم الضعيف الإثراء، في حين أظهر تحليل العينات المأخوذة من المكونات المستوردة تلوثا باليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء في آن معا. ليس من الواضح أسباب اختلاف أنواع تلوث المكونات إذا كان السبب الوحيد لوجود اليورانيوم في المكونات المصنوعة محليا عائدا، كما أعلنت إيران، إلى تلوث ناشئ عن مكونات مستوردة.
- أن أنواع التلوث باليورانيوم المكتشفة في ورشة شركة قلاي الكهربائية تختلف عن أنواع التلوث المكتشفة في ناتانز، حتى وإن ذكرت إيران أن مصدر التلوث في كلتا الحالتين هو مكونات الطائرات المركزية المستوردة.
- أن العينات البيئية التي تظهر يورانيوم مثرى بنسبة تصل إلى ٣٦% من اليورانيوم-٢٣٥ قد جاءت جميعها تقريبا من غرفة واحدة في ورشة شركة قلاي الكهربائية، التي يبدو أنه يغلب عليها التلوث بهذه المادة. ولم يُعثَر في مكونات الطائرات المركزية المستوردة إلا على مقادير ضئيلة مهملة من اليورانيوم المثرى بنسبة ٣٦%. ويوحى مستوى التلوث بوجود أكثر من مجرد كميات ضئيلة من هذه المادة.

٤٠- وطلب من إيران أن تقدم تعليقات على المسائل المذكورة أعلاه، ولا سيما على ضوء إعلانها عن عدم قيامها بإثراء اليورانيوم إلى مستوى أكثر من نسبة ١٢% من اليورانيوم-٢٣٥ باستخدام تكنولوجيا الطرد المركزي. وتواصل الوكالة مع البلد الذي يُعتقد أن المكونات المستوردة قد نشأت منه وذلك بهدف البت في المسائل المرتبطة بالتلوث.

٥ يمثل اليورانيوم المثرى بنسبة ٣٦% خاصية تتسم بها المواد النووية المستخدمة في مفاعلات بحوث معينة موجودة خارج إيران.

٤١- وكشفت الزيارات التي قامت بها الوكالة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، إلى ورش صنع المكونات عن وجود شركتين فرعيتين تابعيتين لشركة قالاوي الكهربائية، وهما: فاراياند تكنيك Farayand Technique الكائنة قرب أصفهان، وبارس تراش Pars Trash الكائنة في طهران.

٤٢- وتضطلع شركة تكنيك فاراياند بعدد من الأدوار المختلفة في إطار برنامج إيران لإثراء اليورانيوم بالطرد المركزي. فوفقا لما أفادت به إيران، كان المقصود في البداية هو أن تكون هذه الشركة موقع تجميع للطاردات المركزية، إلا أن السلطات الإيرانية قررت أنه بعيد أكثر مما ينبغي عن ناتانز. ويقال أن الشركة تستخدم في الوقت الراهن كمركز لمراقبة جودة جميع مكونات الطاردات التي تُصنع للمرافق الكائنة في ناتانز، إلا أن لديها أيضا قدرات مناسبة لاختبار وتجميع الطاردات المركزية.

٤٣- وحسبما أُفيد سابقا، واصلت الوكالة استقصاء التسلسل الزمني الخاص ببرنامج إيران للإثراء بالطرد المركزي الغازي وكذلك تقييم الإعلانات المتعلقة بهذا البرنامج التي قدمتها إيران في رسالتها المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. أما استقصاءات الوكالة، التي شملت إجراء مناقشات مع مسؤولين إيرانيين سابقين ملمين بالبرنامج، إلى جانب أنشطة تحقيقية قامت بها الوكالة في أماكن أخرى، فقد قادت الوكالة إلى الاعتقاد بأن إيران ربما كان لديها رسومات لتصميم طاردة مركزية أكثر تقدما، يطلق عليها طاردة مركزية طراز P-2^٧.

٤٤- وردا على استفسار الوكالة في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عن الاحتمال المشار إليه آنفا، أقرت إيران في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أثناء اجتماع مع خبراء الوكالة المعنيين بإثراء اليورانيوم، بأنها تلقت رسومات الطاردة المركزية طراز P-2 من مصادر أجنبية في عام ١٩٩٤ وأنها أجرت بعض الاختبارات الميكانيكية في هذا الصدد، دون استعمال مواد نووية، وذلك باستخدام دوارات مصنوعة محليا. وعرضت السلطات الإيرانية على الوكالة مجموعة من رسومات الطاردة المركزية طراز P-2، التي قالت إنها حصلت عليها من وسيط أجنبي. وأكد خبراء الوكالة المعنيون بالإثراء بواسطة الطاردات المركزية أن الرسومات المذكورة مشابهة لتصميم طاردة مركزية سابقة أكثر تقدما أوروبية المنشأ تستخدم دوارات مصنوعة من فولاذ التقوية وكذلك مناقخ. بيد أن السلطات الإيرانية أعلنت أن إيران لم تحصل على أي طاردات مركزية طراز P-2 أو أي من مكوناتها، من الخارج، وأن ما لديها من مكونات قد أنتجته محليا.

٤٥- كما قدمت إيران معلومات عن أنشطة البحوث التطويرية الخاصة بالطاردة المركزية طراز P-2، معلنة أن هيئة الطاقة الذرية الإيرانية قد أبرمت عقدا، في عام ١٩٩٩ أو عام ٢٠٠٠، مع شركة خاصة تقع في طهران، من أجل تطوير طاردة مركزية طراز P-2. وتسنى للوكالة مقابلة مالك هذه الشركة أثناء اجتماع عقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأوضح المالك أنه لما كانت إيران، في رأيه، عاجزة عن إنتاج اسطوانات مصنوعة من فولاذ تقوية بما فيها منافخ وفق ما يتطلبه تصميم الطاردة المركزية طراز P-2، فقد تقرر ضرورة المضي في العمل على صنع دوار مركب كربوني دون حرج وأقصر طولاً. ونتيجة لذلك قامت الشركة، وفقا لما أفاد به المالك، بصنع سبعة دوارات ذات أبعاد مختلفة، وبإجراء بعض الاختبارات الميكانيكية عليها إنما دون

٦ شركة قالاوي الكهربائية هي شركة فرعية تابعة لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

٧ جميع المعلومات التي قدها إيران حتى الآن فيما يتعلق ببرنامجها لإثراء الطاردات المركزية (بما في ذلك تصميم الطاردة المركزية المعنية وما يتعلق بها من معلومات عن البحوث التطويرية والإنتاج والمعالجة، والأماكن التي تجري فيها هذه الأنشطة) إنما تخص تصميم طاردة مركزية أقدم أقل تقدما (طراز P-1) أوروبية المنشأ.

استخدام مواد نووية. وأفاد مالك الشركة أيضا بأنه تم إيقاف هذا العمل بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وتم نقل جميع معدات الطرد المركزي إلى شركة بارس تراش في طهران.

٤٦- وردا على سؤال طرحته الوكالة عن السبب الذي دعا إلى عدم إدراج تصميم الطاردة المركزية طراز P-2 والعمل ذي الصلة بشأنها ضمن إعلان إيران المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ذكرت السلطات الإيرانية أنها كانت قد أهملت إدراجها بسبب ضغوط ضيق الوقت في إعداد الإعلان بشأن برنامج البحوث التطويرية المتصلة بالطاردات المركزية. ويصعب تقبل هذا التفسير إذ أن المعدات، على حد قول إيران، لم تنقل إلا بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٣ -بناء على تعليمات هيئة الطاقة الذرية الإيرانية- إلى شركة بارس تراش حيث تم، كما جاء في تقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الفقرة ٤١ من الملحق ١)، خزن معدات الطاردات المركزية من طراز P-1 الخاصة بورشة شركة قلاي الكهربائية وإخفاؤها عن الوكالة بعد تفكيكها في ربيع عام ٢٠٠٣ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حينما عرضت على الوكالة في ناتانز.

٤٧- وفي إطار مواصلة المناقشات حول هذه المسألة في شباط/فبراير ٢٠٠٤، قدمت السلطات الإيرانية تفسيرات إضافية لعدم إدراجها في الإعلان المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ معلومات متصلة بتصميم الطاردة المركزية طراز P-2 والعمل ذي الصلة، تناولت ما يلي: (أ) أنها لم تأت في ذلك الإعلان^١ أيضا على ذكر الطاردات طراز P-1، (ب) وأن الإعلان لم يتضمن إلا المعلومات المراد بها تصحيح الحالات التي أخفقت فيها إيران في الإبلاغ بمقتضى اتفاق الضمانات الخاص بها، (ج) وأن المعلومات المعنية ليس مطلوبا الإبلاغ عنها بمقتضى اتفاق الضمانات الخاص بها، إنما بمقتضى البروتوكول الإضافي. بيد أن السؤال يظل مطروحا حول الأسباب التي دعت إيران، في الوقت الذي أبلغت فيه الوكالة عن وجود الطاردات المركزية طراز P-1 والأنشطة المرتبطة بها، إلى عدم إبلاغها عن وجود مكونات الطاردات المركزية طراز P-2، وعن العمل المتعلق بها في إطار عقد أبرم مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، وعن نقل جميع المعدات ذات الصلة إلى شركة بارس تراش بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٤٨- وتعكف الوكالة في الوقت الراهن على دراسة جميع المعلومات المتاحة لها بشأن مسألة الطاردة المركزية طراز P-2.

باء-٣-٢- الإثراء بالليزر

٤٩- أعلنت إيران في رسالتها المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أنها، ابتداء من السبعينات، كانت لديها عقود متعلقة بالإثراء بالليزر باستخدام تقنيتي الفصل النظيري بالليزر البخاري الذري والفصل النظيري بالليزر الجزيئي، وقد استوردت معدات بموجب تلك العقود. وأبلغت إيران الوكالة أيضا بأنها استوردت ٥٠ كغم من معدن اليورانيوم في عام ١٩٩٣، استخدم بعضه في تجارب استعملت فيها المعدات المستوردة في مركز البحوث النووية في طهران وفي لاشكار آباد. وأبلغت إيران الوكالة بأنه قد تم في أيار/مايو ٢٠٠٣ تفكيك معدات الليزر ونقلها إلى كارج مع معدن اليورانيوم (الذي نقل فيما بعد إلى مختبرات جابر بن حيان). وعرضت المعدات والمواد على مفتشي الوكالة قبل إصدار تقرير تشرين الثاني/نوفمبر. وجمعت عينات بيئية من المعدات وجرى التحقق من المواد النووية عن طريق الوزن والتحليل المتلف.

٨ - بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الإعلان المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ يتضمن تفاصيل عن الطاردات المركزية طراز P-1 وعن عمل إيران المرتبط بهذه الطاردات.

٥٠- وكإجراء تصحيحي، قدمت إيران جميع تقارير تغيرات المخزون المتصلة باستخدام معدن اليورانيوم، وعرضت التقارير على الوكالة للتحقق منها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقدمت إيران أيضا المعلومات التصميمية المتعلقة بمرفق خزن النفايات المشعة في كارج، ومعلومات تصميمية معدلة لمختبرات جابر بن حيان لتغطية مختبرات الليزر الإضافية وكذلك صهاريج النفايات المحتوية على المواد النووية.

٥١- وقد وصلت الوكالة فحص سجلات حصر المواد النووية المتصلة ببرنامج الفصل النظيري بالليزر البخاري الذري، وأخذت عينات بيئية إضافية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ من المعدات الرئيسية والمختبرات المرتبطة بها وعينات للتحليل المتلف من صهاريج النفايات المستخدمة في ارتباط بالبرنامج. ولم تظهر حتى الآن نتائج تحاليل العينات.

٥٢- وتواصلت الوكالة تقديرها للتسلسل التاريخي لبرنامج إيران في مجال الإثراء بالليزر بعد أن تلقت من إيران معلومات وتفصيل إضافية وردت في رسالتها المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وسعت الوكالة، بدعم من الدول الأعضاء ذات الصلة، إلى التوفيق بين عمليات تسليم المعدات الرئيسية والمعلومات التي وفرتها إيران عن برنامجها للفصل النظيري بالليزر البخاري الذري والفصل النظيري بالليزر الجزيئي. ومع أن المعلومات المتعلقة ببرنامج الفصل النظيري بالليزر الجزيئي في السبعينات تبدو متماسكة، فإنه يتوقع من الدول الأعضاء توفير مزيد من المعلومات بشأن عمليات تسليم المعدات المرتبطة ببرنامج إيران للفصل النظيري بالليزر البخاري الذري.

٥٣- وأثناء المعاينة التكميلية التي اضطلعت بها الوكالة في مختبرات قياس الطيف الكتلي في كارج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قامت الوكالة بفحص جهازين لقياس الطيف الكتلي، لم تدرجهما إيران في اعلانها المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. واعترفت إيران بأنهما استخدمتا في الماضي لتوفير خدمات تحليلية (قياسات الإثراء النظيري) لبرنامج الإثراء النظيري بالليزر البخاري الذري. ووفرت إيران أيضا قائمة عينات كان قد تم تحليلها. وقامت الوكالة بجمع عينات بيئية من أجهزة قياس الطيف الكتلي لم تظهر نتائجها حتى الآن.

٥٤- وعلى إثر المعاينة التكميلية في كارج، طلبت الوكالة من إيران توضيح دور أجهزة قياس الطيف الكتلي فيما يتعلق ببرنامجها لإثراء اليورانيوم. وقدمت إيران للوكالة معلومات إضافية في هذا الصدد في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٥٥- وسيجرى تقييم آخر بعد تقييم المعلومات الجديدة ونتائج التحقق من عمليات التفتيش الأخيرة، بما في ذلك نتائج العينات البيئية وغيرها من العينات المأخوذة أثناء عمليات التفتيش التي تمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ودراسة المعلومات التفصيلية المستمرة المتعلقة بتصميم معدات الإثراء النظيري بالليزر البخاري الذري.

باء-٤- برنامج مفاعلات الماء الثقيل

٥٦- في عام ٢٠٠٣، أعلنت إيران للوكالة أنها قامت ببناء محطة لإنتاج الماء الثقيل في أراك، وأنها تخطط لبناء مفاعل ماء ثقيل- مفاعل البحوث النووية الإيراني (IR-40). وفي الوقت نفسه، قدمت إيران معلومات

تصميمية أولية عن المفاعل، إلى جانب معلومات أولية عن مرفق يراد منه أن ينتج وقوداً للمفاعل IR-40، التابع لمحطة صنع الوقود التي ستبنى في موقع أصفهان.

٥٧- وفي منتصف عام ٢٠٠٣، قدمت للوكالة رسوم للمفاعل لم تشمل أي إشارات لخلايا ساخنة. وقالت إيران، في إعلانها المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، انه كان من المزمع إنشاء خليتين ساخنتين للمشروع ولكن لا يوجد في الوقت الحاضر تصميم لهما أو معلومات تفصيلية عن أبعادهما أو تخطيطهما الفعلي. وذكرت إيران فيما بعد أن لديها خططاً مؤقتة لتشيد مبنى آخر في موقع أراك يحتوي خلايا ساخنة لإنتاج نظائر مشعة من أجل إنتاج نظائر مشعة "طويلة العمر". وقد قدمت إيران معلومات تصميمية أولية جدا عن ذلك المبنى.

باء-٥- تعليق الأنشطة المتصلة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة

باء-٥-١- نطاق التعليق

٥٨- أبلغ المدير العام اجتماع المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بأن إيران أخطرتة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بقرارها تعليق الأنشطة المتصلة بالإثراء وإعادة المعالجة، وأن التعليق سيشمل جميع الأنشطة في مرفق الإثراء في ناتانز، وإنتاج جميع مواد تلقيم الإثراء، واستيراد أي مفردات متعلقة بالإثراء.

٥٩- وأبلغت إيران الوكالة أيضاً، في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بأنها ستتخذ الخطوات التالية بأثر فوري:

- ستعلق تشغيل و/أو اختبار أي طاردة مركزية، سواء بمواد نووية أو بدونها، في محطة إثراء الوقود التجريبية في ناتانز؛
- وستعلق أي عملية أخرى متصلة بإدخال مواد نووية في أي طاردات مركزية؛
- وستعلق تركيب أي طاردات مركزية جديدة في المحطة التجريبية وتركيب أي طاردات مركزية في محطة إثراء الوقود في ناتانز؛
- وستسحب المواد النووية من أي مرفق إثراء بالطرد المركزي، إذا كان هذا ممكناً من الناحية العملية وفي حدود الإمكان.

٦٠- وذكرت إيران أيضاً أنها: ليس لديها في الوقت الحاضر أي مرفق إثراء بالطرد المركزي الغازي أيا كان نوعه في أي مكان في إيران غير المرفق الموجود في ناتانز، الذي تقوم ببنائه حالياً؛ وليست لديها خطط لكي تقوم، خلال فترة التعليق، ببناء مرافق جديدة قادرة على الفصل النظيري؛ وقد فككت مشاريعها للإثراء بالليزر وأزاحت جميع المعدات ذات الصلة؛ ولا تقوم ببناء أو تشغيل أي مرفق لفصل البلوتونيوم.

٦١- إضافة إلى ذلك، ذكرت إيران: أنها لا تنوي خلال فترة التعليق إبرام عقود جديدة لإنتاج طاردات مركزية أو مكوناتها؛ وأن الوكالة تستطيع أن تشرف إشرافاً تاماً على خزن جميع الطاردات المجمعة خلال فترة التعليق؛ وأن إيران لا تعتزم استيراد طاردات مركزية أو مكوناتها، أو مواد تقيم لعمليات الإثراء خلال فترة التعليق؛ وأنه لا يجري إنتاج مواد تقيم لعمليات الإثراء في إيران.

٦٢- وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أبلغت إيران الوكالة بأنه سيتم بحلول الأسبوع الأول من آذار/مارس إصدار تعليمات لتنفيذ القرارات الأخرى التي اتخذتها إيران بشكل طوعي، وهي: '١' تعليق تجميع واختبار الطاردات المركزية؛ و '٢' تعليق الإنتاج المحلي لمكونات الطاردات المركزية، بما فيها تلك المتصلة بالعقود القائمة، إلى أقصى حد ممكن. وأبلغت إيران الوكالة أيضاً بأن أي مكونات يجري إنتاجها بموجب عقود قائمة يتعذر تعليقها ستخزن وستوضع تحت ختم الوكالة. ووجهت إيران دعوة إلى الوكالة للتحقق من هذه التدابير. وأكدت إيران أيضاً أن تعليق أنشطة الإثراء ينطبق على جميع المرافق في إيران.

باء-٥-٢- أنشطة الرصد

٦٣- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أغلقت إيران جميع الطاردات المركزية الموجودة في قاعة السلسلة التعاقبية في محطة إثراء الوقود التجريبية. وأزيلت أسطوانة التقييم من جهاز التقييم، وقام مفتشو الوكالة بوضع أختامها على جميع محطات التقييم والسحب والمحابس الكيميائية والباردة. وما زالت قاعة السلسلة التعاقبية تحت مراقبة الوكالة، بعد تطويعها لتلبية الحاجة إلى التحقق من عدم وجود عملية إثراء. وخلال عمليات التفتيش في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، استكملت الوكالة وضع أختامها على جميع مواد التقييم المعلنة المتمثلة في سادس فلوريد اليورانيوم. ومنذ ذلك الحين، ظل يجري التأكد من جميع أجهزة الاحتواء والمراقبة أثناء عمليات تفتيش شهرية، تأكيداً لبقاء المرفق في حالة عدم تشغيل. وجرى التحقق أيضاً من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٦٤- وتم كذلك رصد مرفق الإثراء التجريبي المفكك في ورشة شركة قلاي الكهربائية في طهران باستخدام المعاينة التكميلية بموجب البروتوكول الإضافي.

٦٥- وتم عن طريق المعاينة التكميلية أيضاً رصد المحطة التجريبية للإثراء النظيري بالليزر البخاري الذري في لاشكار أباد، التي أخرجت من الخدمة، ورصد منشآت الإثراء النظيري بالليزر البخاري الذري والإثراء النظيري بالليزر الجزئي في مركز طهران للبحوث النووية، اللتين تم إخراجهما من الخدمة. أما المعدات المتصلة بمرفق الإثراء المفكك المشار إليهما آنفاً، وهي مخزونة حالياً في كاراج، فقد أخضعت للتفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية والمعاينة التكميلية.

٦٦- وإضافة إلى ذلك، وضع ختم الوكالة على معدن اليورانيوم المعلن كله في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وتم عن طريق عمليات التفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية والمعاينة التكميلية رصد عدم إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم، وعدم إنتاج معدن اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم ومركز طهران للبحوث النووية.

٦٧- وتستطيع الوكالة، بفضل أنشطة الرصد التي اضطلعت بها، أن تؤكد أنه لم يجر تشغيل أو اختبار أي طاردات مركزية، سواء بمواد نووية أو بدونها، في محطة إثراء الوقود التجريبية؛ وأنه لم يجر تركيب أي طاردات مركزية جديدة في تلك المحطة؛ وأنه لم يجر إدخال أي مواد نووية في أي طاردات مركزية معلنة للوكالة. وعلى الرغم من استمرار بعض الأنشطة الإنشائية المدنية في ناتاز، فإن تلك الأنشطة ليست لها صلة مباشرة بتشغيل المرافق الموجودة هناك.

٦٨- واستمرت إيران في تركيب طاردات مركزية في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ومنتصف كانون الثاني/يناير. وأثناء تلك الفترة، قامت إيران بتركيب نحو ١٢٠ طاردة مركزية (علاوة على ٨٠٠ طاردة أنتجت قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، أحصت الوكالة عددها. وستوضع تحت ختم الوكالة الآن جميع هذه الطاردات وأي طاردات تم تجميعها منذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٦٩- وواصلت إيران إنتاج مكونات الطاردات المركزية محليا بموجب عقود قائمة. واستجابة لطلب من الوكالة، أعربت إيران في رسالتها المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن موافقتها على أن تعرض على الوكالة في إيران العقود المبرمة بين هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والمنتجين المحليين لمكونات الطاردات المركزية. وتعتزم الوكالة أن تناقش مع إيران في المستقبل القريب الأنشطة الإضافية اللازمة للتحقق من التعليق الموسع، بما في ذلك خزن وختم مكونات الطاردات المنتجة محليا.

٧٠- وفيما يتعلق بإعادة المعالجة، ظلت الوكالة ترصد استخدام وبناء الخلايا الساخنة المعلنه، بما فيها المعدات التي استخدمت سابقا في تجارب فصل البلوتونيوم في مركز طهران للبحوث النووية ومركز أصفهان للتكنولوجيا النووية وكاراج وأراك، عن طريق عمليات التفريغ والتحقق من المعلومات التصميمية والمعاينة التكميلية واستخدام التصوير بالسوائل. وقد وضعت بقية كبسولات اليورانيوم المستهدفة المشعة غير المعالجة تحت ختم الوكالة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ويجري التحقق منها بانتظام.

جيم- التقييم والخطوات التالية

٧١- لقد قدمت إيران للوكالة جميع المواد النووية المعلنه للتحقق منها. وقدمت إيران أيضا جميع تقارير تغيرات المخزون وتقارير قياس المواد النووية وقوائم الجرد المادي، التي طلبتها الوكالة. ومع أنه يلزم إجراء بعض التصويبات، التي لم ترد بعد، فإن هذا يعزى جزئيا إلى الحاجة إلى تحديد كميات المواد النووية العالقة في المعدات المفككة وإلى مشاكل أخرى مرتبطة بحصر المواد النووية بالنسبة للأنشطة السابقة. فضلا عن ذلك، قدمت إيران المعلومات التصميمية المتعلقة بالمرافق، وفقا لطلب الوكالة، وإن يكن يلزم تنقيح و/أو استكمال بعض هذه المعلومات؛ وقد وافقت إيران على القيام بذلك.

٧٢- وظلت إيران تتعاون مع الوكالة بصورة فعالة في تيسير معاينة الأماكن التي طلبت الوكالة معاينتها. وشمل هذا التعاون معاينة ورش موجودة في مواقع عسكرية. وهو أمر جدير بالترحيب. وجدير بالترحيب أيضا قرار إيران الرامي إلى توسيع نطاق التعليق بحيث يشمل أنشطة الإثراء المتبقية؛ وترى الوكالة أن هذه الخطوة ستساهم في بناء الثقة.

٧٣- وبالرغم من أن الاستقصاءات مستمرة، فإن الوكالة أحرزت تقدماً حقيقياً في التحقق من إفادات إيران فيما يخص مشروع مرفق تحويل اليورانيوم والتجارب والأنشطة الاختبارية المرتبطة به. وظلت الوكالة أيضاً تتحقق من تعليق أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة المحددة في مذكرة إيران الشفوية المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٧٤- أما عدم وجود أي إشارة في رسالة إيران المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى حيازة إيران لرسوم تصميم الطاردة المركزية من طراز P-2، وإلى ما يرتبط بها من أنشطة في مجال البحوث والإنتاج والاختبارات الميكانيكية، فهو أمر مثير لقلق شديد، لاسيما بالنظر إلى أهمية تلك الأنشطة وحساسيتها. وهو يتعارض مع إعلان إيران الذي وصفته بأنه وثيقة تشمل "نطاق الأنشطة النووية الإيرانية الكامل" مع "تسلسل تاريخي كامل للبحوث التطويرية المتصلة بالطاردات المركزية". وقد ثابر المدير العام على التشديد لإيران على أهمية إعلان جميع تفاصيل برنامجها النووي.

٧٥- وما زال يتعين على الوكالة حسم القضية المعقدة الكبيرة المتمثلة في التلوث الناتج عن يورانيوم ضعيف الإثراء ويورانيوم شديد الإثراء في ورشة شركة فالاي الكهربائية وفي ناتانز، والشواغل المرتبطة بذلك. وإلى أن تحسم هذه المسألة بصورة مرضية، سيكون من الصعب جداً على الوكالة أن تؤكد أنه لم تكن هناك أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. وما زالت الوكالة تنتظر من إيران توفير المعلومات التفصيلية المطلوبة عن منشآت معدات ومكونات الطاردات المركزية، والأماكن التي نقلت إليها هذه المعدات والمكونات في إيران، والتفاصيل المرتبطة بالجدول الزمني وأسماء الأفراد المشتركين في العملية. وسيعتمد حسم هذه المسألة بقدر عظيم على تعاون البلد الذي يعتقد أنه منشأ المفردات المستوردة.

٧٦- وتشمل المسائل الأخرى التي تستلزم التوضيح طبيعة ونطاق أنشطة إيران فيما يتعلق بالطاردات المركزية من طراز P-2، وطبيعة ونطاق بحوث إيران المتصلة بالإثراء النظيري بالليزر وتفاصيل المعدات المرتبطة بها. وما زالت مسألة الغرض من أنشطة إيران المتعلقة بإنتاج البولونيوم-٢١٠ واستخدامه المزمع مسألة مقلقة في غياب معلومات تدعم إفادات إيران في هذا الصدد.

٧٧- وعلى الرغم من اختلاف توقيت برنامجي إيران والجماهيرية العربية الليبية الشعبية (ليبيا) المتصلين بالتحويل والطاردات المركزية، فإنهما ينطويان على عدة عناصر مشتركة. فالتكنولوجيا الأساسية متشابهة جداً، وقد تم الحصول عليها إلى حد كبير من المصادر الأجنبية نفسها. وتقوم الوكالة - في إطار التحقق من صحة واكتمال إعلانات إيران وليبيا، وبالاستناد إلى دعم الدول الأعضاء التي يعتبر تعاونها التام ضرورياً - باستقصاء مسالك ومصادر هذه التكنولوجيا وما يتصل بها من معدات ومن مواد نووية وغير نووية.

٧٨- وستواصل الوكالة جهودها لحسم وتوضيح المسائل المعقدة. وفي هذا الصدد، طلب المدير العام من إيران مواصلة وتكثيف تعاونها مع الوكالة، لاسيما عن طريق توفير معلومات تفصيلية فورا. وسيقدم المدير العام تقريراً إلى اجتماع المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أو في وقت أبكر، حسب الاقتضاء.